

Distr.: General
29 September 2017
Arabic
Original: English



التقرير النهائي للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٥ (٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٣٥ (٢٠١٦)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً نهائياً بعد ثلاثة أشهر من القيام، عملاً بالفقرة ٢ من ذلك القرار، بتحويل أي أموال متبقية محتفظ بها في حسابات الضمان المأذون بها في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) إلى حكومة العراق، ما لم يأذن المجلس بخلاف ذلك.

ثانياً - حساب ضمان الشؤون الإدارية

٢ - أسفرت الأنشطة المضطلع بها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، والممولة على النحو المبين في الفقرة ٤ من القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠)، عن نفقات قدرها ٢٠٨ ٥٩١ دولاراً للأنشطة المتصلة بالإلغاء المنظم للأنشطة المتبقية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء.

٣ - ووفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٥ (٢٠١٦)، فإن الأموال المتبقية في حساب ضمان الشؤون الإدارية، وقدرها ٥٦٥ ٢٨٣ ١٤ دولاراً، قد حولت إلى حكومة العراق.

ثالثاً - حساب ضمان التعويضات

٤ - لم يجر تكبد أي نفقات فيما يتعلق بالمبلغ المشار إليه في الفقرة ٥ من القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠).

٥ - ووفقاً للفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٥ (٢٠١٦)، فإن الأموال المتبقية في حساب ضمان التعويضات، وقدرها ١٦٠ ٤٢٤ ١٣٨ دولاراً، بما يشمل الفوائد، قد حولت إلى حكومة العراق.

رابعاً - إبرام الترتيبات التنفيذية

٦ - طُلب إلى الأمين العام، بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠)، أن يعقد مع حكومة العراق جميع الترتيبات التنفيذية اللازمة، على وجه الخصوص، من أجل توفير تعويضات مناسبة



للأمم المتحدة وممثليها ووكلائها والجهات المستقلة المتعاقدة معها بشأن جميع الأنشطة ذات الصلة
ببرنامج النفط مقابل الغذاء منذ إنشائه. ويسرني في هذا الصدد أن أبلغكم بأن الأمم المتحدة والحكومة
العراقية قد عقدتا تلك الترتيبات التنفيذية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٧ - وأود أن أعرب عن تقديري وامتناني للتفاعل البناء بين حكومة العراق والأمانة العامة في إغلاق
ملف هذه المسألة، الأمر الذي اعتبره إنجازاً هاماً.